مقاطعة إسرائيل

مقاومة مدنية فعّالة آن الأوانُ لإطلاقها

. عمر البرغوثي * .

القتل، أشلاءُ الأطفال، هدمُ المنازل، تدميرُ البنى التحتية، الحصارُ، التجويع ... مسلسلٌ يتكرّر في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون رادع. ويسود صمتٌ رهيب أو استنكارٌ خجولٌ ومخجِل، لينتهي المسلسلُ كما في كلّ مرة. بضحايا أكثر وحقوقٍ أقلّ. فقد تراوحتْ ردودُ الفعل في العالم على الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزّة، الرازح أصلاً تحت وطأة الحصار والتجويع المَنظَّم، بين التنديد والوعيد الفارغ من جهة والتواطؤ الوقح من جهة أخرى... مع استثناءاتٍ قليلةٍ اتّسمتْ بالمبدئية وفي المحصّلة، يَشْعر الشعبُ العربي ـ الفلسطيني أنّه، مرةً أخرى، يقف وحيدًا تقريبًا في وجه قوةٍ عسكريةٍ عاتية لا تحترم قوانينَ ولا مبادئَ أخلاقية، بل وتَعْتبر الفلسطينيَّ شبهَ إنسان، أو إنسانًا نسبيّاً، لا يستحقّ كافةَ الحقوقِ المَنُوطةِ بالبشر عمومًا. لذا، فقد آن الأوانُ لمقاومةٍ مدنيةٍ فاعلة (فلسطينيةٍ وعربية) تحاصِرُ حصارَنا عَبْرَ كسب تأييد الرأي العامّ العالمي لعزل إسرائيل في كافة المجالات الحيوية وإجبارها على الالتزام بالقانون الدولي وإنهاءِ اضطهادها المركّب للشعب الفلسطيني بعد الفشل المدوّي للنظام الرسمي العالمي في تحمُّل مسؤوليته القانونية والأخلاقية إزاء جرائم إسرائيل الكولونيالية والعنصرية، آن الأوانُ لدعوة المجتمع المدني الدولي إلى تحمُّل هذه المسؤولية بتبنّي كافة أشكال المقاطعة ضدّ إسرائيل.

أشكال النضال: بين السياسة والقانون والأخلاق

ولكنْ لماذا لا نكرِّس جهودَنا في دعم المقاومة المسلّحة؟ أليست هي الأعمقَ جذورًا والأكثرَ انسجامًا مع المسيرةِ التحرُّريةِ للشعوب المحتلة؟

في رأيي، يجب ألاّ نتمسّكَ بأيّ شكلٍ للمقاومة بطريقةٍ دوغمائيةٍ أو عدمية، أيْ دون دراسةٍ جدواه ومدى صلاحيته للوصول إلى أهدافنا المنشودة ضمن السياق المحيط، ودون أخذ البعديْن الأخلاقي والقانوني في الاعتبار. فإذا كانت مقاومةُ الاحتلال والعنصرية واجبًا غيرَ خاضع للجدل، فإنّ أشكال هذه المقاومة ليست مقدَّسةً ولا جامدة. والحال أنّ العمليات الفدائية التي لا تميِّز بين طفلٍ وبالغ، وبين مدنيّ وعسكريّ، تثير تساؤلاتٍ أخلاقيةً لا يُمْكن القفزُ عنها. فلا يُمْكن لأيّ إنسانٍ منسجمٍ أخلاقيّاً مع نفسه أن يدافع عن القتلِ المتعمَّد لطفلٍ، مثلاً، مهما كانت جنسيةُ هذا الطفل. كما يجب ألاّ تجعلَنا طبيعةُ المجتمع الإسرائيلي العنصرية نضيِّعُ بوصلتَنا الأخلاقيةَ، فنفقد القدرةَ الضروريةَ على موازنة درجةِ مسؤوليةِ كلّ قطاع في المجتمع الإسرائيلي عن الجرائم الإسرائيلية ومقدارِ العقاب الذي يجب أن يطاول هذا القطاعَ تحديدًا. فإنْ كان صحيحًا أنّ جميعَ الإسرائيليين (باستثناء الأطفال ما دون سنّ التجنيد) يتحمّلون قَدْرًا من المسؤولية عمّا ترتكبه حكومتُهم وجيشُهم بحق الفلسطينيين، شأنَ أيّ شعبٍ مستعمِرٍ آخر، فلا يجوز أن نساوي بين مسؤولية المؤسسة الأمنية ـ العسكرية ومسؤوليةِ العمّالِ أوالطلاّبِ أوالمهنيين أو حتى السياسيين، كلٍّ على حدّة. فأستاذة الجامعة التي تَدْعم الاحتلالَ، بأبحاثها أو بتأييدها السياسي أو حتى بِصَمْتِها، هي بالتعريف متواطئةٌ في الجريمة ولكنّ تواطُؤَها لا يبرِّر الدعوةَ إلى قتلها، على سبيل المثال إذًا، لا بدّ لمقاومتنا من أن تحترمَ المبدأَ الأخلاقيَّ الأمميَّ الذي يحرِّم العقابَ الجماعي ويَشْترط التناسبَ بين درجة المشاركة في الجريمة والعقوبةِ العادلةِ لها. وأمّا أنّ العدوَّ لا يحترم المبدأَ المذكور، فذلك لا يبرِّر انزلاقَنا نحن إلى حضيضٍ لاأخلاقيّ؛ ذلك أنّنا أصحابُ حقٍّ ومبادئ، وعلينا ألاّ نقارِن أنفسَنا بلاأخلاقيةِ إسرائيل.

أما من ناحية القانون الدولي، فإنّ هذا القانون يتيح المقاومةَ بكلّ أشكالها ضدّ

---

* ـ باحث فلسطيني مستقلّ، وعضوٌ مؤسِّسٌ في «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» (www.PACBI.org). وتودّ الآداب أن تشير إلى أنّ هذا البحث كُتِب قبل العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان وفلسطين

. عـمـر البـرغـوثي .

آن الأوان لدعوة المجتمع المدني الدولي إلى تبنّي كافة أشكال المقاطعة ضدّ إسرائيل.

قوات الاحتلال العسكرية (بما فيها المستوطنون المسلّحون)، كأحد أشكال الدفاع عن النفس؛ ولكنّه لا يَسْمح باستهداف المدنيين، حتى مَنْ كان منهم مجنَّدًا في الماضي. ورغم إدانتنا التامة لدور هؤلاء المدنيين (وغالبيتُهم الساحقةُ تَخْدم في الجيش ضمن قوات الاحتياط) في إدامة الاحتلال وأشكالِ الاضطهاد الإسرائيلي الأخرى، فإنّ هؤلاء يستحقُّون «عقابًا» أقلَّ بكثيرٍ من القتل دون شكّ. وحتى إذا أردنا أن نستثمرَ الإنجازَ التاريخي المتمثِّلَ في الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في لاهاي ـ والتي أدانت الجدارَ الكولونيالي والمستعمَرات، بل والاحتلالَ برمّته ـ فحريٌّ بنا أن نكون منسجمين مع مبادئ القانون الدولي ذاتِ الصلة في نضالنا.

أما من الناحية العملية البرغماتية، فإنّ العمليات المسلّحة ضدّ المدنيين الإسرائيليين أضرّت بالنضال الوطني الفلسطيني حقّاً، وبالذات في حقبةٍ ما بعد ١١ سبتمبر، إذ سَمَحَتْ للآلة الإعلامية الصهيونية بتشويهِ صورةِ نضالنا التحرُّري ـ المنطلِق جوهريّاً من قيمٍ إنسانيةٍ سامية تَنْشد العدالةَ والمساواةَ والسِّلم ـ بإظهاره إرهابًا أعمى يَقْتل الأطفالَ والأبرياء، تمامًا مثلَ إرهاب أسامة بن لادن و«القاعدة،» وهي صورة لم تكن بهذه البشاعة من قبل، حتى في الإعلام المهيمن في الغرب. وقد شَعَرَ كلُّ مُدافعٍ عن حقوق الإنسان وعن حقّ شعبنا في تقرير مصيره ـ وبخاصةٍ مَنْ تَرْبطه صلةٌ وثيقةٌ بحركات التضامن في الغرب تحديدًا ـ بهوْلِ الثمن الذي دفعتْه قضيتُنا بسبب هذه العمليات. ولا بدّ أن نؤكّد أنّنا نناضل فقط لنحقّقَ انتصاراتٍ تَرْفع الظلمَ والاضطهادَ عنّا وتقرِّبنا إلى أهدافنا، إلى العدالة، إلى استعادة حقوقنا المسلوبة، إلى حياة كريمة في وطن حرّ سيّد وديمقراطي، وليس حبّاً في الموت والاستشهاد والتضحية كأهدافٍ بعينها. إنّ المقاومة الأصيلة ثقافةٌ ونهجٌ وهدفٌ ومبدأٌ، لا صنم

كما أنّ ظروف الهيمنة الإسرائيلية ـ الأميركية الشاملة تقريبًا على الساحة العسكرية ـ الأمنية، وإدراكَنا الواعيَ لانقسام الشعب الفلسطيني إلى ثلاثة أجزاء شبهِ معزولةٍ بعضِها عن بعض، والحصارَ المُحْكَم على كلٍّ منها (سواء إسرائيليّاً أو عربيّاً)، لا تَسْمح لنا بأن نتوقَّعَ أنْ ترقى المقاومةُ المسلّحةُ **وحدَها** يومًا إلى مستوى التحدِّياتِ المفروضةِ علينا، أو أن يصبحَ دورُها حاسمًا في تحقيق انتصاراتٍ تراكميةٍ مستدامة أو قابلةٍ للحياة لتحقيق أهداف النضال الوطني الفلسطيني. فحتّى مع العملية الفدائية البطولية في كرم أبي سالم قرب غزّة، والتي تُوِّجتْ بأسر جندي إسرائيلي قد يبادَلُ بمئات الأسرى الفلسطينيين، يجب ألا نَخْدع أنفسَنا بالأوهام. ذلك أنّ هذه العملية النوعية هي استثناءٌ للقاعدة غيرُ قابلٍ للتكرار كثيرًا ولا للمراكمة. فلئنْ أَنتجتْ أربعةُ عقود من الاحتلال العسكري صواريخَ القسّام البدائية، وذاتَ التأثيرِ النفسي بالأساس، فلا يُمْكننا أن ننتظرَ عقودًا أُخرى نَحْلم فيها بامتلاك صواريخ شبيهةٍ بما في ترسانةِ حزبِ الله، مثلاً، والتي أسَّستْ حقّاً لميزانِ رعبٍ يَعْترف به العدوُّ قبل الصديق إذاً، ما العمل؟ هل نَرْكع لمشيئة إسرائيل ونرضى بعظامٍ ترميها لنا، كما حَصَلَ في مسيرة أوسلو؟ قطعًا لا! فالمسافة التي تَفْصل بين القسّام والاستسلام هائلةٌ، لا يُمْكن أن نَزْعم أنّنا استكشفناها كما يجب!

المقاومة المدنية: بين القسّام والاستسلام

ربما يكون مفهومُ المقاومة المدنية ـ والتي هي بالضرورة سِلْمية ـ قد أصبح يثير الريبةَ، إنْ لم نَقُلِ النفورَ المبرَّرَ، لدى الكثيرين في العالم العربي، لكونه ارتبَطَ في الحقبة الأخيرة بتوجُّهاتٍ سياسيةٍ تفرِّطُ ببعض الحقوق الفلسطينية غيرِ القابلة للتصرّف، وأهمُّها حقُّ اللاجئين الفلسطينيين في التعويض والعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين المحتلة عامَ ١٩٤٨ فالمبادرات الداعية إلى «اللاعنف» في فلسطين خلال التسعينيات من القرن الماضي كانت في غالبيتها ممولّةً من مؤسساتٍ غربيةٍ مشبوهة، أحكوميةً كانت أمْ غيرَ حكومية، ومن ثم كانت بشكلٍ عامّ تَرْضخ لأهمّ الشروط

الإسرائيلية في التنازل عن حقوق اللاجئين وفي عدم التطرُّق إلى نظام التفرقة العنصرية القائم في دولة إسرائيل ضدّ السكان الأصليين، العرب ـ الفلسطينيين. ولكنّ العلاقة البادية بين تبنِّي برنامج سياسيٍّ منقوص في أهدافه، وبين المقاومةِ المدنية كاستراتيجيةٍ نضاليةٍ للوصول إلى هذه الأهداف هي، في الواقع، عَرَضيةٌ لا **عضويةٌ** وإنّ بيان «المقاطعةِ وسحبِ الاستثمارات والعقوباتِ،» أيْ ما اصطُلِحَ على اختصاره بالأحرف الإنجليزية BDS،[1] وهو البيانُ الصادر عن الغالبية الساحقة من المجتمع المدني الفلسطيني في ٢٠٠٥/٧/٩، هو خيرُ ما يصحِّح هذا الخلطَ بين الهدف واستراتيجيةِ النضال لتحقيقه

إنّ هذا البيان، الصادرَ بمناسبة مرور عام على قرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم مشروعية الجدار والمستعمَرات الإسرائيلية، قد خَطَّ مسارًا تاريخيّاً جديدًا للنضال التحرري الفلسطيني ويعود ذلك إلى أسبابٍ عدة، أهمُّها أنّه، وللمرة الأولى منذ عقود، أعاد تعريفَ الصراع مع إسرائيل ضمن سياق الاضطهاد الثلاثي المتمثِّل في رفض عودة اللاجئين إلى ديارهم؛ واستمرارِ الاحتلال العسكري والاستيطان في مناطق ٦٧؛ ومواصلةِ نظامِ التمييز العنصري ضدّ المواطنين الفلسطينيين من حَمَلَةِ الجنسية الإسرائيلية (علمًا أنّ هذا الشقّ الأخير كان غائبًا أو مغيَّبًا لعقود طويلة تحت شعار «البرغماتية» والتساوق مع «الإرادة الدولية»). وانسجامًا مع هذه الرؤية، دعا البيانُ المذكور إلى إنهاء الاحتلال وسياسةِ التمييز العنصري الإسرائيلي، وإلى تمكين اللاجئين من العودة، ومن ثم شكَّلَ تحدِّيًا كبيرًا للتعريف المخادع للشعب الفلسطيني الذي ساد منذ توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل ـ وهو تعريف يَشْمل فقط فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ٦٧، وقد يمتدّ أحيانًا ليَشْمل معظمَ اللاجئين وأخيرًا، فإنّ هذا البيان تضمَّن لغةً جديدةً تخاطب أصحابَ الضمائر الحية من الإسرائيليين، لا لمناشدتهم دَعْمَ «السلام» أو«إنقاذَ الشعبين من براثن الكراهية المتبادلة» ـ وهو خطابُ العبيد الذي شاع في حقبة أوسلو، ولا يزال، بين أوساط القيادة الفلسطينية والعديدِ من المثقفين والأكاديميين المخدوعين أو المنتفعين دون خجل من المشاريع الفلسطينية ـ الإسرائيلية المشتركة ـ بل لدعوتهم إلى تأييد المقاطعة ضدّ نظامهم الاستعماري والعنصري وضدّ مؤسساتهم المتواطئة على تكريس هذا النظام. والحقّ أنّه على الرغم من المواقف السياسية الجذرية التي عَبَّر عنها نداءُ المقاطعة هذا ـ وفي بعض الحالات بسبب هذه المواقف ـ فإنّه قد حَصَدَ تأييدًا واسعًا من ممثِّلي الأجزاء الثلاثة المكوِّنة للشعب الفلسطيني، ليصبح المرجعيةَ الأبرزَ لدى مؤسَّساتِ وحَمَلاتِ التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني، ولاسيَّما في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وكان قد سَبَقَ هذا النداءَ «بيانُ المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» الصادرُ في ربيع ٢٠٠٤ عن «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» (PACBI)، والذي شَكَّلَ الوثيقةَ الأساسيةَ التي استَنَد إليها قرارُ «اتحاد أساتذة الجامعات» ببريطانيا (AUT) الداعي إلى مقاطعة جامعتيْن إسرائيليتيْن بسبب تورُّطِهما في إدامة الاحتلال والسياسة العنصرية لإسرائيل، قبل أن يتراجع الاتحادُ عن هذا القرار تحت ضغطٍ هائلٍ مارسه اللوبي الصهيونيُّ والأبواقُ الإعلاميةُ الخاضعةُ لسيطرته ضدّ الأكاديميين البريطانيين الذين حَمَلوا رايةَ المقاطعة.

١ ـ BDS هو اختصار Boycott, Divestment and Sanctions يُراجَع النداءُ وقائمةُ القوى والاتحادات والمؤسسات الموقِّعة عليه على الموقع (بالإنكليزية) http://www.pacbi.org/boycott_news_more.php?id=66_0_1_10_M11،
وبالعربية على الموقع http://www.badil.org/Boycott-Statement-Arabic.htm

. عـمـر البـرغـوثي .

مقاطعة إسرائيل لا تستهدف اليهود، بل البنية العنصرية الإسرائيلية برمّتها.

معركة المقاطعة في الغرب

لمّا كان الغربُ هو ساحةَ التأثير السياسي والاقتصادي الأقوى في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإنّ جُلَّ اهتمامنا في حملات المقاطعة الفلسطينية يتركّز على إلهام ودفع (وأحيانًا توجيه) حركاتٍ مجتمعيةٍ متنامية في الغرب (وبالذات في أوساط المثقفين الأكاديميين والمهنيين) تؤيّد عزلَ إسرائيل مثلما سَبَقَ أن أيّدتْ عزلَ نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. وقد جاء هذا التركيزُ أحيانًا على حساب مساهمتنا في تطوير حملة مقاطعة المجتمع المدني العربي لإسرائيل، ولكنّ هذا موضوعٌ أوسعُ من مجال هذا المقال.

إذا كان الوردُ لا يأتي من دون شوك، فإنّ ساحةَ النضال في الغرب تعجّ هي أيضًا بأشواكِ مجموعاتِ الضغط الصهيونية وآلتِها الإعلاميةِ الهائلة. فمنذ أنْ ظَهَرَتْ أُولى الدعوات إلى مقاطعة إسرائيل من قِبل مؤسسات المجتمع المدني الأوروبي المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي ضد العنصرية المنعقد في دوربان في جنوب أفريقيا عامَ ٢٠٠١، لجأتْ قوى الضغط الصهيونية إلى البلطجة والإرهاب الفكري لكمّ أفواهِ دعاة المقاطعة وكبحِ إمكانيةِ تطوُّرِ الجدلِ الحاصلِ في الإعلام الغربي حول الاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين، كي لا يمسَّ «الخطوطَ الحمراءَ»: النكبةَ، ومسؤوليةَ إسرائيل التاريخية عن تشريد اللاجئين الفلسطينيين، والأساسَ الصهيونيَّ العنصري لدولة إسرائيل الشبيهةَ إلى درجةٍ عاليةٍ بنظام الأپارتهايد البائد في جنوب أفريقيا. وإذا كانت الحركةُ الصهيونيةُ قد اعتمدتْ كثيرًا في السابق على قوة المنطق لكسب الرأي العامّ الغربي تحديدًا، فإنّها في السنوات الأخيرة لم تَعُدْ تَمْلك سوى منطق القوة وليِّ الأذرع من أجل تكريس هيمنتها على ساحتَي الفكر والإعلام في أغلب الدول الغربية. ومن أهم أساليب الضغط المستخدمة لثني أنصار المقاطعة اتّهامُ المقاطعة المذكورة بأنّها ـ في حدِّ ذاتها ـ تعبيرٌ عن «معاداة السامية،» وبأنّ مناصري المقاطعة منافقون لأنّهم يُغْمضون أعينَهم عن انتهاكات حقوق الإنسان في كلّ العالم باستثناء إسرائيل، وبأنّ المقاطعة تُضِرُّ أكثرَ ممّا تَنْفع لكونها تُضْعف «قوى السلام» في إسرائيل المدافعةَ عن حقوق الفلسطينيين.

لعبت «الحملةُ الفلسطينيةُ للمقاطعة الأكاديمية والثقافية» دورًا محوريّاً في تفنيد تلك الحجج المعادية للمقاطعة، وذلك عبر مقالاتٍ وآراءٍ نُشرتْ في صحفٍ تقدمية وفي بعضِ صحفِ التيّار العامّ في الغرب أيضًا. وسألخّص ههنا أهمَّ تلك الحجج المضادّة[1]:

أولاً ـ «إنّ المطالبة بمقاطعة إسرائيل تعبيرٌ عن معاداة السامية»: قد لا تَأْخذ غالبيةُ القرّاء العرب هذا الادّعاءَ على محمل الجدّ، لأنّه لا يَسْتند إلى أيّ أساسٍ منطقيّ أو معلوماتيّ. ولكنّ لدى أوروبا والغرب عمومًا حساسيةً مفرطةً، إنْ لم نقلْ هوسًا، من اتهامٍ هكذا، بسبب المَحْرقة النازية التي راح ضحيَّتَها ملايينُ اليهود ضمن ضحايا آخرين لذا، لا يُمْكن تجاهُلُ الاتهام، ولا الإقلالُ من خطره على مَنْ يُتَّهَمُ به وقد تَلَخَّصَ ردُّنا عليه في كون الدعوات إلى مقاطعة إسرائيل لا تستهدف اليهودَ بتاتًا، ولا حتى الإسرائيليين لكونهم يهودًا، بل تَسْتهدف البنيةَ الكولونيالية العنصرية الإسرائيلية برمّتها وأضفْنا إلى ذلك أنّ جزءًا هامّاً من الحركة الداعية إلى مقاطعة إسرائيل في الغرب هو من اليهود التقدُّميين كما أنّ التعريفَ

١ ـ للمزيد من الحجج والحجج المضادة حول المقاطعة (بالإنجليزية)، راجع

Omar Barghouti, "Boycotting Israeli Apartheid: Evoking South Africa's Legacy," **State of Nature**, Spring 2006.
http://www.stateofnature.org/boycottingIsraeliApartheid.html

الشائعَ في الغرب لـ «معاداة السامية،» والذي يرتكز إلى العنصرية ضدّ اليهود لكونهم يهودًا، لا ينطبق من قريبٍ أو بعيدٍ على العداء لسياسات إسرائيل، أو إلى الدعوة إلى عقابها بسبب هذه السياسات، تمامًا كما أنّ حملاتِ المقاطعة ضدّ جنوب أفريقيا لم تكن موجّهةً ضدّ دينٍ محدّدٍ أو إثنيةٍ بعينها.

لا بدّ هنا مِنْ لفت الانتباه إلى أنّ لجوءَ الحركة الصهيونية العالمية إلى كيل الاتهامات بالعداء للسامية لكلّ مَنْ يجرؤ على انتقاد إسرائيل بمبدئية، أو يدعو إلى الضغط الفعّال عليها، هو تعبيرٌ عن إفلاس هذه الحركة لا قوتها. فالحقّ أنّ تلك هي «البطاقةُ الأخيرةُ» لإسرئيل ومؤيّديها، كما يؤكّد الأكاديميُّ الأميركيُّ اليهودي المرموق، طوني جُوْدت [1]

ثانيًا ـ «مقاطعة إسرائيل وحدَها، وغضُّ النظر عن دولٍ أسوأ، نفاق»: عادةً ما يقارنُ أعداءُ المقاطعة في الغرب إسرائيلَ بالسعودية وإيران وكوريا الشمالية والسودان، وأحيانًا بالصين، ليَصِلوا إلى أنّ استهدافَ إسرائيل دون غيرها من الدول الأشدّ إيغالاً في انتهاك حقوق الإنسان يُعتبر نفاقًا غير أنّ ما يتناساه هؤلاء هو أنّ الفَرْقَ الأهمَّ ـ من منظار برغماتي ـ بين إسرائيل من جهة وجميع الدول «المُذْنبة» الأخرى المذكورة من جهةٍ أخرى يتلخّص في أنّ الغرب يَعْتبر إسرائيلَ دولةً ديموقراطيةً فيَدْعمها سياسيّاً واقتصادياً وثقافيّاً بشكل هائل، بينما لا ينطبق ذلك على الدول الأخرى. كما أنّ إسرائيل «تتميّز» عن تلك الدول بأنّها صاحبةُ أطولِ احتلالٍ عسكري معاصر، وأنّها الوحيدةُ التي تتبنّى نظامَ التمييز العنصري وتَرْفض عودةَ لاجئين قامت بتشريدهم من أجل الحفاظ على التفوق الديموغرافي «العِرْقي» لليهود في فلسطين المحتلّة عامَ ٤٨. لكلّ ذلك، فإنّ إسرائيل أجدرُ بدعواتِ المقاطعة من «نظيراتها»

الحجة الأصعب التي يقدِّمها معارضو مقاطعة إسرائيل ضمن هذه المقاربة هي المقارنةُ مع الولايات المتحدة وبريطانيا في احتلالهما العسكري للعراق: فهم يؤكّدون أنّ ما نَجَمَ ويَنْجم عن هذا الاحتلال من وحشيةٍ ودمارٍ مرعبيْن يَجْعل الاحتلالَ الإسرائيليَّ يبدو «ليبراليّاً» بالمقارنة. ولذلك يسألون: «لماذا لا يقاطع الأكاديميون البريطانيون دولتَهم أو الحليفَ الأكبرَ لها (أميركا) ردّاً على تورُّطهما في انتهاكاتٍ فظيعةٍ لحقوق الإنسان في العراق وغوانتنامو وغيرهما؟» ولقد جاء الردُّ الأقوى على هذه الحجة من جوناثان كوك، وهو كاتبٌ وصحفيٌّ بريطاني يتمتع بجرأةٍ مميّزة، إذ قال إنّ الجامعات البريطانية لا تُسْهم في إدامة احتلال العراق مثلما تُسْهم نظيراتُها الإسرائيليةُ في الاحتلال الإسرائيلي، ومن ثم فإنّ السبب الأهم للمقاطعة هو التواطؤ في الاضطهاد.[2]

ثالثًا ـ المقاطعة تُضْعف «اليسارَ» الإسرائيلي، ومن ثمّ تُضرّ الفلسطينيين أكثرَ ممّا تَنْفعهم: إذا تجاهلْنا الموقفَ الاستعلائي الأبويّ (patronizing) الذي تَفُوح رائحتُه من هذه الحجّة التي يَفْترض أصحابُها أنّهم أكثرُ فهمًا منّا لمصالحنا، فإنّ الردّ عليها يَسْتوجب منّا طرحَ التساؤلات التالية: «أيُّ يسار؟ أين هي تلك القوى الإسرائيليةُ التي تطالِبُ بإنهاء الاضطهاد الإسرائيلي لشعبِ فلسطين؟ كيف لأحدٍ أن يُضْعِفَ جثّةً هامدةً أصلاً؟!» فالحال أنّ اليسار الإسرائيلي الحقيقي، أي المعادي للصهيونية، ضعيفٌ جدّاً ومتشرذم، وغالبيتُه بدأتْ بالفعل تتعاطى إيجابيّاً مع فكرة المقاطعة (بأشكال متعددة) ثم إنّ أهداف المقاطعة، أيْ إنهاءَ كلّ أشكال الاضطهاد الصهيوني للشعب الفلسطيني، تصبّ

١ ـ Tony Judt, "The Country that Wouldn't Grow Up," **Haaretz**, May 2, 2006. http://www.haaretz.com/hasen/spages/711997.html

٢ ـ Jonathan Cook, "Shin Bet and the Israeli Academy: Partners in Human Rights Abuses?" **Counterpunch**, May 30, 2006. http://www.counterpunch.org/cook05302006.html

. عـمـر البـرغـوثي .

إنّ تشبيه إسرائيل بجنوب أفريقيا الأپارتهايدية كان أهمّ تكتيك استخدمناه على الإطلاق.

في صالح الأهداف المعلنة لنضال ذلك اليسار المبدئي، ألاَ وهي تحقيق العدالة والسلام المبنيّ على هذه العدالة.

ومن منطلقاتٍ شبيهة، يدّعي البعضُ أنّ المقاطعة سلاحٌ ذو حدَّيْن؛ ذلك لأنّ إسرائيل، إنْ عُزلتْ دوليّاً وأصبحتْ تعامَلُ كدولةٍ مارقةٍ، فستصبح بالضرورة أكثرَ ضراوةً وعنفًا في قمع الفلسطينيين وانتهاكِ حقوقهم، وهو ما سيضرّ قطاعاتِ الشعب الفلسطيني الأضعفَ والأفقرَ قبلَ غيرها. لكنْ إذا كان هذا صحيحًا بالمجمل، فإنّه ينطبق على جميع الحالات التي طُبِّقتْ فيها المقاطعةُ من قبل، وبالذات في جنوب أفريقيا، حيث كانت القيادةُ السياسيةُ للمؤتمر الوطني الأفريقي تُدْرك تمامًا مدى «الأعراض الجانبية» للمقاطعة ولم يُثْنِها ذلك عن تبنّي المقاطعة كسلاحٍ استراتيجيّ لإنهاء نظام التمييز العنصري. فعلى المدى القصير، واستنادًا إلى قراءتنا لتاريخ حركات التحرر، لا يُمْكن أن نتوقّعَ من أيّة دولة استعمارية أن تَرْضخَ للضغوط فترضى عن طيبِ خاطرٍ بإنهاء استعمارها. غير أنّ ردةَ الفعل الأولى، المتمثّلةَ عادةً في تكثيف الهجمة الاستعمارية على الشعب المضطَهَد، سرعان ما تتبخّر تحت وطأة آلام الحصار العالمي، ليحلّ محلّها موقفٌ أكثرُ برغماتيةً يُدْرك أنّ ثمنَ فَكِّ العزلة لا بدّ أن يُدفعَ بـ «العُمْلة الصعبة،» أيْ بإنهاء الاحتلال وأشكالِ الاضطهادِ الأخرى التي كانت الدافعَ من وراء المقاطعة أصلاً.

الأپارتهايد في إسرائيل وجنوب أفريقيا: هل التشابه كافٍ؟

لم يَفُتْ أحدًا من متابعي تطور حملة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل أن يلاحظَ أنّ تشبيهَ إسرائيل بجنوب أفريقيا كان أهمَّ تكتيكٍ استخدمناه على الإطلاق. قد يَستغرب البعضُ في الوطن العربي من هذا التشبيه، وبالذات لكون إسرائيل تشكّل حالةً استعماريةً وعنصريةً أشدَّ بطشًا وخطرًا، في العديد من الجوانب، من جنوب أفريقيا في ظل الأپارتهايد، على ما صرّح بذلك غيرَ مرةٍ عددٌ من قادة النضال التحرُّري. غير أنّ الواقع هو أنّ الدافع الأهمّ لإصرارنا في حملة المقاطعة على تشبيه إسرائيل بجنوب أفريقيا ـ عدا عن حقيقة التشابه الموضوعي الكبير بين النظاميْن ـ إنّما يَنْبع من فهمنا لعمقِ تأثيرِ صورةِ جنوب أفريقيا في وجدانِ الرأيِ العام الغربي خصوصًا، ولوجودِ قوانينَ دوليةٍ واضحةٍ تحدِّد آليات فرض العقوبات ضدّ نظام الأپارتهايد في أيِّ دولةٍ وُجِدَ. فإذا نَجَحْنا في أن نَخْلُقَ في الذهنية الغربية صورةً لإسرائيل تُشْبه، إلى هذه الدرجة أو تلك، صورةَ النظام العنصري في جنوب أفريقيا، فسنكون قد قَطَعْنا شوطًا هامّاً على طريق إقناع الرأي العامّ العالمي بتطبيق نظام المقاطعة ضدّ إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (من قِبَلِ الأمم المتحدة والحكومات) لاحقًا كما سيصبح أصعبَ بكثيرٍ على نشطاء المعسكر المقابل أن يجادلوا ضدّ مقاطعة إسرائيل على وجه الخصوص، إذ إنّ استثناءهم إسرائيلَ من فعلِ المقاطعة سيُثْبِت نفاقَهم أو كَيْلَهم بمعياريْن، وهو ما سيُنفِّر الرأيَ العامَّ منهم.

والحقّ أنّه، بالرغم من أوجه الشبه العديدة بين النظاميْن، إلا أنّ إسرائيل تتمتع بنفوذٍ لا يقارَنُ في البيت الأبيض والكونجرس الأميركييْن، وفي مراكزِ صنع القرار في أوروبا بدرجةٍ أقلّ. كما أنّ إسرائيل تغذّي تأنيبَ الضميرِ الغربي بسبب المحرقة النازية وتعتمد عليه من أجل ابتزاز الغرب بحيث لا يجرؤ على مقارنتها بجنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تَرْبط إسرائيلَ بالغربِ علاقاتٌ ثقافيةٌ أوطدُ من تلك التي رَبَطَتْ جنوبَ أفريقيا به، وهذا عاملٌ لا يُمْكن تجاهلُه. ثم إنّ إسرائيل في النهاية، ورغم حقيقتها العنصرية بامتياز، تتمتّع بواجهة وسمعة ديموقراطيتيْن، إذ إنّ نظامها السياسي يَسْمح ـ على الأقلّ شكليّاً ـ بمشاركة الأقلية الفلسطينية في الانتخابات العامة، بعكس نظام الأپارتهايد في جنوب أفريقيا. وبعكس الحال في جنوب أفريقيا، فإنّ القوانينَ الإسرائيليةَ الأساسية لا تميِّز بفجاجةٍ بين

«الأعراق.» لذا، فالتشابه وحده بين النظامَيْن لا يعني بالضرورة أنّ استراتيجية المقاومة التي نجحتْ هناك ستنجح هنا. إذًا، هل هناك أملٌ حقيقيٌّ في نجاح المقاطعة ضدّ إسرائيل؟

يَنْظر البعضُ إلى تجربة المقاطعة الأكاديمية في بريطانيا، وتجربةِ الكنيسة المشيخية (Presbyterian) في الولايات المتحدة، فيستخلص أنّ قوة اللوبي الصهيوني العاتية نجحتْ وستنجح في قمع كلِّ تحرُّكٍ جدّيّ في اتّجاه مقاطعة إسرائيل بأيّ شكلٍ كان.[1] غير أنّ هؤلاء ربّما نَسَوْا أنّ الدعوةَ الأولى إلى المقاطعة الأكاديمية لجنوب أفريقيا صَدَرتْ عن المؤتمر الوطني الأفريقي في الخمسينيات من القرن الماضي ولم تجد صدًى حقيقيّاً في الغرب إلاّ بعد مرور ما يقارب الثلاثين عامًا (في الثمانينيات). يجب، إذًا، الصبرُ قليلاً قبلَ إطلاق السهام نحو المقاطعة الفلسطينية، التي بدأتْ منذ ٤ سنوات فقط وحقّقتْ في هذه الفترة الوجيزة إنجازاتٍ ملموسةً وقابلةً للمراكمة، أهمُّها وضعُ موضوع «مقاطعة إسرائيل» على خارطة حركات التضامن والعديدِ من القوى التقدمية في الغرب، وإلهامُ عددٍ من حملات المقاطعة ضدّ إسرائيل في بلدان كثيرة.

ومؤخّرًا، نَجَحَ أكبرُ اتحاد لأساتذة الجامعات في بريطانيا (NATFHE) في إقرار بيان يطالب فيه أعضاءَه بتحمُّلِ مسؤوليتهم الأخلاقية ومقاطعةِ الذين لا يندِّدون علنًا بالاحتلال الإسرائيلي ـ من أكاديميين إسرائيليين وجامعات إسرائيلية. كما أيّدتْ أكبرُ نقابةِ عمّال في مقاطعة أونتاريو في كندا (CUPE) في مؤتمرها العامّ، وبالإجماع، بيانَ المقاطعة (BDS) الصادرَ عن المجتمع المدني الفلسطيني وتعالت أصواتٌ هامةٌ تطالب بتطبيق سحب الاستثمارات والمقاطعة على إسرائيل في أوساط مؤثِّرة من نقابةِ محامين في الولايات المتحدة (National Lawyers Guild)، إلى «مجلسِ كنائسِ جنوب أفريقيا» (الذي يضمّ ملايينَ الأعضاء)، فإلى «اتّحاد نقاباتِ عمّالِ جنوب أفريقيا» (COSATU)، وانتهاءً بـ «المجلس الأوروبي للتنسيق بين منظّمات التضامن مع فلسطين» (ECCP). كما أنّ حملةَ المقاطعة نجحتْ في إقناع المغنّي الكبير، رودجرْ ووترْز، وهو من مؤسِّسي الفرقة الأشهر في السبعينيات Pink Floyd، بتحويل جولته في إسرائيل من جولةٍ فنيةٍ بحت إلى جولةٍ سياسيةٍ تدين الجدارَ والاحتلالَ وقد غطّت جميعُ وسائل الإعلام العالمية زيارتَه إلى الجدار وإدانتَه المدوّية له، فأثار ذلك غضبَ المؤسسةِ السياسية الإسرائيلية والإعلامِ الصهيوني.[2]

رغم ذلك كلّه، لا يزال المشوارُ أمامنا طويلاً فلا يُمْكن في مثل هذا العمل توقُّعُ نتائج سريعة. المهمّ هو وضوحُ الهدف والرؤية، والانسجامُ مع الذات في التكتيكات والمواقفِ، والمثابرةُ، وإتقانُ مهارات الاتصال والعلاقاتِ العامة التي تَلْعب دورًا كبيرًا في التشبيك، وانتشارُ ثقافة المقاطعة محليّاً أو عالميّاً إنّها سيرورةٌ تراكميةٌ حقّاً، وتحتاج إلى طولِ نفسٍ وإلى تكاتفِ الجهود وتوسيعِ التحالفات.

العوامل المحلية الكابحة لتطور المقاطعة

هناك معوّقاتٌ فلسطينيةٌ وعربيةٌ تعطّل نموَّ حملات المقاطعة لإسرائيل في العالم. وأهمُّ هذه المعوّقات استمرارُ، بل وتزايُدُ، المشاريع المشتركة مع المؤسسات الإسرائيلية في قطاعات العلوم والثقافة والصحة والشباب

---

١ ـ تراجَعَ اتحادُ المحاضرين البريطاني عن قرار مقاطعة جامعتيْن إسرائيليتين بعد ٣٤ يومًا أما الكنيسة المشيخية فتراجعتْ نسبيّاً في مؤتمرها العامّ الأخير المنعقد في حزيران (يونيو) ٢٠٠٦ عن قرار مؤتمرها العام في العام ٢٠٠٤ القاضي ببدء النظر في سحب الاستثمارات من الشركات المنتفعة من الاحتلال ومن العنف في الحالتين، إذن، كان ضغطُ اللوبي الصهيوني هو العاملَ الرئيسيَّ الذي فَرَضَ التراجعَ

٢ ـ لمراجعة جميع قرارات المقاطعة هذه وبعض التحليلات المتعلّقة بها، راجع .www.PACBI.org

. عـمـر البـرغـوثي .

لا بدّ من رفض التمويل الغربي الذي يشترط الشراكة مع إسرائيل.

والمرأة وغيرها. وتنصّ معاييرُ المقاطعة المطبَّقة في فلسطين على الآتي:

«إنّ المشاريع المشتركة التي تدّعي 'الحيادَ السياسي'، أو التي تَهْدف إلى التنمية أو تطوير البحث العلمي أو الوضع الصحي أو ترشيدِ استهلاك المياه أو الفن من أجل الفن، دون أن تدينَ الاحتلالَ والاضطهادَ، هي في الواقع مضلِّلةٌ ومضرّةٌ، تحديدًا لأنّها تتجاهل الاضطهادَ، وبالتالي تُسْهم في إضفاء الشرعية عليه بالإضافة إلى ذلك، فإنّها تُسْهم في ترسيخ صورة إسرائيل كدولةٍ متميِّزة في مجالات العلم والبحث والفن. إنّ الدخول في علاقاتٍ توصَفُ باللاسياسية في ظروف الاضطهاد والقمع الراهنة يُعبِّر، في الحقيقة، عن موقفٍ سياسيٍّ بامتياز، هو الإحجامُ المتعمّدُ عن مقاومة الاضطهاد أو حتى التفكير فيه»[1]

بغضّ النظر عن النوايا، فإنّ الدخول في هذه المشاريع التي لا تَهْدف بشكلٍ رئيسيّ لا لَبْسَ فيه إلى مقاومة الاحتلال وأشكالِ الاضطهاد الإسرائيلي الأخرى (دون أن تمسَّ بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني) يُعَدُّ شكلاً من أشكال التواطؤ مع مساعي إسرائيل المحمومة إلى تسويق نفسها في العالم كدولةٍ طبيعيةٍ بل ومتنوِّرة، لديها «مشاكلُ» فحسبُ مع جاراتها.

عدا عن ذلك، فإنّ هذه المشاريعَ تُستخدم بدهاءٍ من قِبل الحركة الصهيونية لإجهاضِ محاولاتِ المقاطعة لإسرائيل في الغرب تحت شعار «هل أنتم أكثرُ مَلَكيةً من الملك؟»

أما العامل الآخر الذي يعوِّق التقدُّمَ على صعيد المقاطعة فهو غيابُ القيادة السياسية الفلسطينية المطالبة بالمقاطعة. ففي الكثير من المحافل التي نثير فيها اقتراحاتِ المقاطعة يُثار في وجوهنا السؤالُ الآتي: «أين هو مؤتمرُكم الوطنيُّ الأفريقي الذي ينادي بذلك؟» ولمّا كانت السلطةُ الفلسطينية قد وُجدتْ في الأساس لتحمُّلِ بعض أعباء الاحتلال ولإضفاء الشرعية على تنازلاتٍ تطاول حقوقًا تاريخيةً للشعب الفلسطيني، فإنّها غيرُ قادرةٍ، بل هي لا تَمْلك الإرادةَ، على رفع شعارِ أيِّ مقاومةٍ ضدّ الاحتلال، حتى ولو كانت مقاومةً مدنيةً. أما منظمة التحرير الفلسطينية، وهي لا تزال الممثِّل الشرعي والوحيد الذي يَجْمع ـ نظريًا على الأقلّ ـ كلَّ أجزاء الشعب، فهي متشرذمة لا حولَ لها ولا قوّة؛ لذا فهي غائبة، أو بالأحرى مغيَّبة، عن الساحة السياسية الدولية منذ أوج مرحلة أوسلو ومن هنا، كان لا بدّ من البحث عن تأييد أوسع قطاعات المجتمع المدني الفلسطيني لتعزيز شرعية مطلبنا بالمقاطعة في أعين العالم

ما العمل؟

لا مناصَ من الاستمرار في عملنا على جبهة المقاطعة. بل لا مناصَ من تصعيد عملنا، وبروحٍ نقديةٍ تَسْمح لنا بالتعلّم من أخطائنا وتطويرِ أدائنا وتحقيقِ انتصاراتٍ صغيرةٍ وتراكمية. وهذا يتطلّب بناءَ تحالفاتٍ مبدئيةٍ مع القوى المجتمعية التقدمية والليبرالية التي تَنْجح في تجاوز الخوف من مناهضة سياسة إسرائيل الاستعمارية والعنصرية. ولكنّ هذا، بدوره، يَشْترط توسيعَ مدى تطبيق المقاطعة للمؤسسات الإسرائيلية بين أوساط المجتمع الفلسطيني خصوصًا والمجتمعات العربية عمومًا. لا بدّ من وقف جميع هذه المشاريع الخدّاعة على وجه السرعة. وهنا لا بدّ من ذِكْر أنّ بعض مؤسسات التمويل الغربية تَشْترط مثلَ هذه الشراكات لتقدِّم دعمَها المالي، لذا يجب أن تتكاتف مؤسساتُنا في رفض التمويل المشروط لكي لا يُستفرَدَ بأحد.

وفي النهاية، لا مفرّ من إعادة تشكيل مؤسسات منظمة التحرير، بل وتأهيلها وإحيائها، لتَلْعَب الدورَ المنوطَ بها في قيادة هذه المرحلة النضالية الحرجة بأدوات عصريةٍ تُمكّنها من بدء تحقيق انتصارات ملموسة على الأرض. ولكنْ، في كلّ الأحوال، لا مفرَّ من استمرار

١ ـ http://www.pacbi.org/Criteria-for-Boycott.pdf

المجتمع المدني، بما فيه القوى السياسية، في بذلِ جهودٍ مُضْنيةٍ لتطويرِ حملةِ المقاطعة التي أَطْلقها والتي بدأتْ تلاقي تأييدًا واسعًا في العالم.

آن الأوانُ لبدءِ حوارٍ فلسطيني ـ فلسطيني، وفلسطيني ـ عربي، نابعٍ من مصالحنا كشعبٍ وكجزءٍ من أمةٍ عربيةٍ، بغضِّ النظر عن رغبات الآخرين ومشاريعهم. كما آن الأوانُ لإطلاق أوسع حملةٍ شعبيةٍ ورسمية لعزل إسرائيل دولياً ومعاقبتِها من أجل إرغامِها على الاندحار. إنّ معاناتَنا المجّانيةَ لم تعد تُحْتمل، وانجرارَنا إلى تكتيك عدوّنا العسكري أَضْعَفَنا وعَزَلَنا نسبيّاً عن حلفائنا الطبيعيين في العالم. ثم إنّ إهمالَنا لتقييم تجاربنا والتأقلمِ مع بيئتنا واستغلالِ مصادر قوتنا بات لا يُغتفر. آن الأوان لإطلاق طاقات المجتمع الفلسطيني ككلّ، لا طاقاتِ أبطالِه فحسب، للمشاركة في مقاومةٍ مدنيةٍ تَسْتلهم نضالَ جنوب أفريقيا وتغذّي الأملَ في العودة وتقرير المصير والمساواة الإنسانية حينَها، سيتغيّر بشكلٍ دراماتيكيٍّ مسلسلُ الإجرامِ والتضحيةِ والصمتِ المخزي.

فلسطين

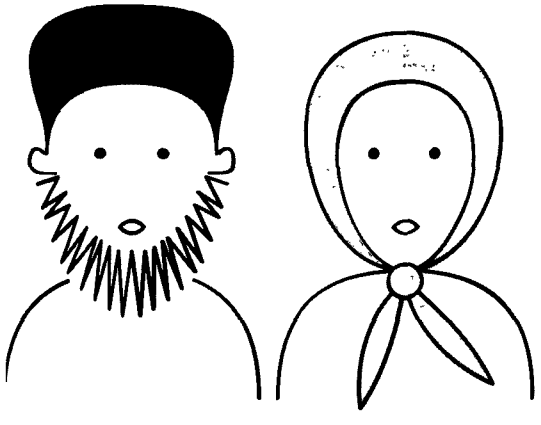

هذا ليس إرهابًا

لارا بلعة